مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الاستثمار في المشروعات الصغيرة في تحقيق الناتج الممكن في سورية
اسم الكاتب: د. محمد صقر، تهامي خنيسة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5160
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (4) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (4) 2018

دور الاستثمار في المشروعات الصغيرة في تحقيق الناتج الممكن في سوريه

الدكتور محمد صقر*

تهامي خنيسة**

(تاريخ الإيداع 15 / 5 / 2018. قُبِل للنشر في 19 / 7 / 2018)

□ ملخّص □

سورية من البلدان الغنية بعوامل الإنتاج من ثروات باطنية ورأس المال البشري وأراضي خصبة، لكن بالمقابل نجد أن الناتج المحلي الإجمالي منخفض ولا يتناسب مع وفرة هذه العوامل ولا يصل إلى الحدود الممكنة له والتي يمكن بلوغها من خلال رفع معدل النمو والذي يكون الاستثمار بشكل رئيس مسؤولا عنه حيث أن هناك سوء استخدام واضح للموارد، وانتاجية منخفضة لرأس المال، وبسبب ما تتمتع به المشروعات الصغيرة و من ميزات أهمها تأمين فرص عمل بمعدل كبير وبتكلفة منخفضة نسبيا، إضافة إلى استثمارها للموارد بالشكل الأمثل حيث أنها تمزج عوامل الإنتاج بطريقة تجعل القيمة المضافة تصل إلى حدود تكاد تكون القصوى، لاسيما اذا ما أعطيت التمويل اللازم والحماية القانونية والدعم الفني اللازم لتؤدي مهمتها على أكمل وجه. وبالتالي من الضروري بدء العمل الفعلي للمؤسسات الناظمة لعمل هذه المشروعات وإنشاء حاضنات أعمال و السعي لتحقيق التكامل بين السياسة الاقتصادية وبين برامج عمل المشروعات الصغيرة، وبالتالي يمكن أن تكون حلاً للاقتصاد السوري للوصول إلى الناتج الممكن والذي سينعكس إيجاباً على مستوى المعيشة وعلى درجة التطور والرخاء.

الكلمات المفتاحية: الناتج الممكن، المشروعات الصغيرة، دالة كوب دوغلاس،نموذج سولو، معدل النمو، رأس المال، العمالة، الناتج المحلي الإجمالي.

* استاذ– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

** طالب ماجستير– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (4) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (4) 2018

The Role Of Investment In Small Businesses In Achieving Potential Outputting Syria

Dr. Mohammad Saker*
Tohame Knese**

(Received 15 / 5 / 2018. Accepted 19 / 7 / 2018)

□ ABSTRACT □

Syria is one of the rich countries of internal resources , human capital and fertile lands .
On the other hand, GDP is low and inadequate with the plenty of factors and does not reach its possible borders that cannot be accessed by raising the growth rate which is controlled by investment. that there is an obvious misuse of resources and a low productivity of the capital.
SME's have many advantages such as savings ,relatively, labors with a high rate and a low cost.
In addition, they ,perfectly, invest resources because they mix production factors in a way making value added almost maximum, especially if it is finance-obligated , law-protected and technique-supported .So, it is important to start the effective work of the organizing institutions which are concerned with these enterprises. In addition, it is essential to establish business incubators and aim fulfilling a completeness between the economic policy and small enterprises schedules.
As a result, it could be a solution for the Syrian economy to get at the potential output which will be reflected positively on life level and prosperity status

Key words: Potential output, Cobb Douglas Function, Small Businesses, Solow model, Growth rate, Capital, Labor, GDP.

***Professor- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
****Postgraduate Student- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مقدمة:

يُعنى علم الاقتصاد بدراسة وحل المشكلة الاقتصادية والتي تُعدّ سبب وجود هذا العلم من حيث استثمار الموارد الاقتصادية جميعها بالشكل الأمثل بغية الوصول لأقصى إشباع ممكن. وهذا ما أصبح ضرورة ملحة على الصعيد الدولي لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وأصبح تحسين المستوى المعيشي للأفراد من أهم الأهداف التي تسعى إليها الحكومات متبعة لتحقيقه كل طريق يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، وهكذا برز دور المفكرين ورواد الاقتصاد لتفسير النمو والتنمية من خلال وضع نظريات تطورت مع الزمن(الكلاسيكية ،الحديثة.....) والمشكلة الاقتصادية تتمحور حول استثمار الطاقات المحلية (ثروات باطنية، قوة بشرية، رأس مال، تنظيم وأفكار) في البلد المعنى لتحقيق اقصى ناتج ممكن، ما يعود على الحالة الاقتصادية بشكل ايجابي بكل فروعها ومجالاتها.

تسعى بعض الدول لحل هذه المشكلة من خلال إعطاء القيادة الاقتصادية للقطاع العام ولكن غالبا ما تكون إنتاجية هذا القطاع منخفضة إلى حد يشكل عبئاً على الاقتصاد بسبب ما يحتويه من بطالة مقنعة وبيروقراطية وفساد. وفي المقابل يكون القطاع الخاص في دول أخرى هو الرائد، رغم أنه في كثير من الأحيان لا يأخذ بعين الاعتبار استدامة الموارد حيث إنه يسعى إلى الربح السريع والكبير بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

هنا يظهر احتمال أن تكون المشاريع الصغيرة حلاً بديلاً لهذه الحالة الاقتصادية ومخلصاً من العقبات التي ترافق الأنواع الأخرى من المشاريع.

سيتم دراسة المشروعات الصغيرة في هذا البحث من خلال الدور الذي يمكن أن تؤديه في الاقتصاد من خلال استثمارها للموارد، والإنتاجية التي ترافق نشاطاتها، والتوليفة التي تُمزج بها عوامل الإنتاج، وبالتالي إمكانية قدرتها على رفع الناتج المحلي إلى أقصى طاقاته إذا ما أعطيت الحماية القانونية والتمويل اللازم.

المراجعة الأدبية والنقدية:

❖ **دراسة: مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق –التوطن والتمويل– (فزع، 2013)**

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع المشروعات الصغيرة في العراق وتنميتها في ضوء الخصائص والمميزات التي تتمتع بها وقدرتها على معالجة بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وحاول حل مشكلة عدم قدرة الاقتصاد القومي على النهوض بواقعه بسبب السياسات الحكومية والتي كان يمكن أن يحقق مستويات عالية من النمو والتنمية، حيث افترض أن بناء برنامج قومي لإقامة وتنمية وتطوير المشروعات الأعمال الصغيرة في العراق من الممكن أن يسهم في النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، ولإثبات ذلك اتبع المنهج الوصفي والتحليلي –والاستقراء والاستنباط فتوصل إلى بعض الاستنتاجات منها: ضعف القوانين الخاصة بنشاط المشاريع الصغيرة والضعف التمويلي الذي يحيط بها وقدرتها على رفع الناتج القومي من خلال ما تتمتع به من خصائص، وتم التوصية بسن قوانين وتشريعات تنظم وتعظم دور المشاريع الصغيرة وايجاد منافذ تمويلية استثمارية لها، وتضافر الجهود لتخفيض البطالة.

❖ **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"(حرب،2006)**

تناولت هذه الدراسة الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني في حل مشكلة البطالة من جهة وترسيخ الأمن الاجتماعي من جهة أخرى فكان الهدف ايجاد اسلوب ملائم لإدارتها والتعرف على معوقاتها وحل مشكلة عدم تأدية دورها اللازم في الاقتصاد وفي سبيل ذلك تم اتباع أسلوب ومنهج العمل الميداني (المقابلة) والملاحظة المباشرة للنشاط حيث افترض الباحث أنه توجد في الاقتصاد السوري مقومات النشاط اللازمة والسبب في عدم تأديتها للدور هو وجود المعوقات والتي من الممكن تخطيها.

❖ **THE ROLE OF TRAINING AND SKILLED LABOR IN THE SUCCESS OF SMES IN DEVELOPING COUNTRIES (DICKINSON ،PAUL ،2000)**

التحول في اقتصاديات أوروبا الشرقية: تقييم لدور ومساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص:

التي تم من خلالها دراسة دور ومدى مساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في بولندا من خلال الإشارة إلى أهميتها في برامج إعادة الهيكلة والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الاقتصادي من خلال التشريعات المناسبة والإطار المناسب لعملها، ويؤكد الباحث على ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة.

❖ **THE ROLE OF SMALL BUSINESS DEVELOPMENT IN STIMULATING OUTPUT AND EMPLOYMENT IN THE POLISH ECONOMY (KORNECKI,2006)**

دور تطوير الأعمال الصغيرة في تحفيز الناتج والعمالة في الاقتصاد البولندي:

اهتمت الدراسة بدراسة المكونات الأساسية للانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي (الشيوعي) إلى الاقتصاد الحر اللامركزي (الرأسمالي)، وكان المحور الرئيسي هو اظهار مساهمة المشروعات الصغيرة –من خلال دراسة حجمها وعددها– في هذا الانتقال وتبيان أثرها على بعض المؤشرات الكلية مثل معدل البطالة وحجمها، اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي، واسهامها في التجارة الخارجية.

وقد تم ربط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بتزايد عدد المشروعات صغيرة الحجم، أكدت الدراسة ان تطوير المشاريع الصغيرة يلعب دور هام في عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، وأظهرت الحجم الكبير الذي تساهم به في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف والتجارة الخارجية بجانبيها(استيراد وتصدير).

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

يبرز اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال العينة المدروسة فالدراسة حول سوريه أولا واختلاف وجهة النظر إلى الناتج المحلي حيث أننا ندرس إمكانية تحقيق "الناتج الممكن" في سورية من خلال النهوض بالمشروعات الصغيرة وليس "الناتج المتحقق" فعليا والفرق الأهم يكمن في الناحية المدروسة من المشروعات الصغيرة وهي طريقة المزج بين عناصر الإنتاج والإنتاجية المتحققة في المشروع الصغيرة وهي الفكرة التي لم يتم مناقشتها مسبقا.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في انخفاض حجم الناتج المحلي في سورية رغم وجود الطاقات والموارد بوفرة، ومن وجهة نظر الباحث أن هذا الانخفاض سببه عدم استثمار هذه الموارد بالشكل الأمثل في القطاع العام والخاص الموجود حاليا وهنا يكمن السؤال الرئيس الآتي:

- هل الإنتاج في المشروعات الصغيرة يشكل حل لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في سوريه

يتفرع عن هذا التساؤل ما يلي:

- تحديد طبيعة العلاقة (التوليفة) بين عناصر الإنتاج وفق سلسلة زمنية خلال الفترة المدروسة بالنسبة للوضع الراهن، وبالنسبة للعينة المأخوذة من المشاريع الصغيرة ومقارنتهما.
- تحديد التوليفة المثلى من العمل ورأس المال التي تعطي الناتج الممكن.
- ما هي متطلبات وابعاد تفعيل المشروعات الصغيرة بهدف تحقق الناتج الممكن في سوريه.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أهمية الناتج المحلي في اقتصاد أي دولة وضرورة العمل على رفع القيمة المضافة بغية الوصول إلى مستوى معيشي أفضل والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في مزج عوامل الإنتاج بالشكل الأمثل ورفع الإنتاجية والكفاءة الحدية لرأس المال إلى أقصى حدودها وبالتالي رفع مستوى الناتج المحلي إلى المستوى الممكن، إذا ما تم العمل على تحسين واقعها والاهتمام بكل جوانب هذا النشاط وحل مشاكله وتنظيمه وفق معايير وقوانين مناسبة للاقتصاد السوري.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستثمار في المشروعات الصغيرة على تحقيق الناتج الممكن في سوريه، وذلك من خلال:

- توضيح المشاكل والصعوبات التي تكتنف نشاطها.
- تحديد الكميات المطلوبة من رأس المال المتراكم على مدى الفترة المدروسة.
- تحديد التوليفات المثلى من عناصر الإنتاج التي تساهم في التنبؤ في الناتج الممكن في سوريه بأقل انحراف ممكن.
- ايجاد نموذج للاستثمار في المشروعات الصغيرة يناسب الاقتصاد السوري ويكون فعالا في رفع سوية الناتج القومي.

منهجية البحث:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية، تم وضع فرضيات البحث، وسيتم الحصول على بيانات البحث من بيانات أولية بشكل رئيس عن الفترة(2012-2015) تخص المشروعات الصغيرة وثانوية وإحصائيات رسمية ودولية، وهي تغطي الفترة من (1990-2014)وذلك عن عناصر الإنتاج (العمل، راس المال) في سورية والناتج المحلي .

سوف يعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يساعد على توضيح مفهوم المشاريع الصغيرة من جهة والناتج الممكن من جهة أخرى، وسنعتمد طريقة الاستنباط في البحث من خلال المنهج القياسي بتطبيق بعض النماذج الرياضية مثل (سولو ،كوب دوغلاس) على سلسلة من البيانات الخاصة بالاقتصاد السوري وبالتالي الوصول إلى النقاط المثلى التي يجب استخدامها لمعرفة المعايير المثلى لعمل المشاريع الصغيرة التي تخولها تأدية دورها في الاقتصاد المحلي.

متغيرات البحث:

متغيرات قياس الناتج الممكن:

المتغير التابع: (الناتج المحلي الإجمالي). **المتغيرات المستقلة:** (العمل، رأس المال)

متغيرات المشاريع الصغـــيرة:

المتغــير الــتــابــع: (القيمة المضافة المتحققة في كل مشروع)

المتغيرات المستقلة:

(رأس مال المشاريع الصغيرة المتمثل بالقروض الممنوحة لكل شخص)

عدد فرص العمل التي يؤمنها كل مشروع

فرضيات البحث

- هناك فرق جوهري بين التوليفة التي يمزج بها عناصر الإنتاج والتوليفة المثلى
- هناك فرق جوهري بين القيمة المضافة المحققة فعليا والقيمة المضافة التي يجب أن تتحقق من خلال الاستثمار.

حدود البحث

يتناول البحث دراسة البيانات الخاصة بالمشاريع الصغيرة في محافظة اللاذقية خلال الفترة (2012–2015) متمثلة بالقروض الممنوحة من قبل مؤسسة التمويل الصغير الأولى في محافظة اللاذقية. والبيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، ورأس المال الثابت، وحجم العمالة في سورية للفترة من 1990 حتى 2014.

الإطار النظري للبحث

مفهوم المشروعات الصغيرة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الموضوعات الهامة التي تنال اهتمام مختلف الدول وذلك لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية من جهة، والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد ثبت عمليا أن العديد من الدول قد بنت خطتها الاقتصادية بالاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (راتول ووهيبة، 2006).

ورغم كثرة الحديث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام هذا المصطلح استخداما واسعا، في التشريعات القانونية، سواء في الدول أو في المنظمات العالمية، ليس هناك تعريف دقيق متفق عليه، إذ أن هذا المفهوم يضم فئات عريضة، من المؤسسات الاقتصادية، ليست متجانسة الأحجام والفروع والتقنيات، كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف باختلاف الدول ومقوماتها الصناعية (شعيب، 2006)، حيث أن تعبير "صغير" وتعبير " متوسط" هما مفهومان نسبيان قد يختلفان من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، حتى في داخل الدولة نفسها، فعلى سبيل المثال ما هو صغير في بعض النشاطات الاقتصادية، قد لا يكون كذلك في نشاطات أخرى، إضافة إلى ذلك، فإن المشروعات التي قد تعد صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصاديا ذات الأسواق الكبيرة، قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية (قبرصلي، 2013)، وتشير الدراسات إلى أن هناك أكثر من 55 تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة.

تعريف المشروع الصغير حسب المشرع السوري:

تم تعريف المشاريع الصغيرة من قبل اكثر من جهة رسمية في الجمهورية العربية السورية وهي:

حسب الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات "المرسوم رقم /39/ لعام 2006

المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطا اقتصاديا او انتاجيا او خدميا او تجاريا ولا يتجاوز راس ماله (5,000,000) خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن (1,500,000) مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عمال.

حسب وزارة الاقتصاد والتجارة في سورية لعام 2009

المشروعات الصغيرة: كل مشروع يمارس نشاطا اقتصاديا او انتاجيا او خدميا او تجاريا ولا تقل مبيعاته السنوية عن (50,000,000) خمسون مليون ليرة سورية، او اجمالي ميزانيته لا تقل عن (50,000.000) خمسون مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن (50) عاملا.

حسب رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم /5938/ لعام 2011

المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن (50) ولا يقل عن 10 مسجلين أصولا، ولا يزيد اجمالي موجوداتها عن (50) مليون ليرة سورية ولا تقل عن (10) مليون ليرة سورية، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للشغيل وفقا لمرسوم احداث الهيئة العامة للتشغيل رقم /39/ لعام 2006.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واضح للمشروعات الصغيرة ، فإن هناك مجموعة من **السمات** التي يمكن أن تميزها عن باقي المؤسسات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ لا تحتاج لرأس مال ضخم، حيث يمكن انشاءها بمبالغ بسيطة.
- ✓ ذات كثافة عمل مرتفعة، وبالمقابل كثافتها الرأسمالية منخفضة حيث نسبة K/L صغيرة نسبيا بالمقارنة في المشروعات الصغيرة إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة.
- ✓ انتاجية عالية لرأس المال، ومنخفضة للعمل.
- ✓ لا تدخل ضمن نطاق المنافسة مع المشروعات الكبيرة بل ترفدها وتكملها حيث تمدها بالمواد الأولية حينا وتكون بمثابة سوق لبعض منتجاتها حينا آخر.
- ✓ تكلفة فرصة العمل الواحدة في المشروعات الصغيرة منخفضة نسبيا بالمقارنة مع تكلفتها في المشروعات الكبيرة والقطاع العام وبالتاليخلق فرص عمل جديدة وعديدة.
- ✓ تتميز المشروعات الصغيرة بمرونتها المرتفعة في التكيف مع الظروف الخارجية والداخلية للمنشأة.
- ✓ تعتبر مكانا مناسبا لتنمية المهارات وتطوير الخبرات للموارد البشرية، حيث أن مالك المنشأة هو مديرها.
- ✓ أصل النشاط الاقتصادي يبدأ بالمشروعات الصغيرة حيث تكون البيئة الحاضنة للأفكار المبدئية المتولدة في خيال المستثمر وتصقل عند احتكاكها بالواقع من خلال تطبيقها وبالتالي تصبح الفكرة اقتصادية تماما او تفشل تماما، بالإضافة إلى امكانية تدريب العمال على العمل بمرونة تفوق مثيلتها في المنشآت الكبيرة وبالتالي يصبح الفرد جاهز للعمل في المنشآت الأكبر حجما وهكذا تعتبر المشروعات الصغيرة سوق عمل وبنية تحتية للمشروعات الكبيرة.
- ✓ الاعتماد على الموارد المحلية الأولية بسبب صعوبة التمويل.
- ✓ العلاقة المباشرة مع العملاء.
- ✓ صعوبة في تطبيق العمليات التسويقية بسبب التكلفة العالية والخبرة المتواضعة وصغر حجم السوق الهدف.
- ✓ دقة الإنتاجوجودته بسبب التخصص بسلعة معينة وانخفاض درجة المخاطرة.(المرجع)

دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني:

1-بعض البلدان – لاسيما النامية- يكون معدل التراكم الرأسمالي منخفض وبالتالي يكون من الصعب وجود مشاريع كبيرة ولذلك تأتي المشاريع الصغيرة حلا مثاليا لهذا الوضع.

2- استخدام التقنية البسيطة في الإنتاج وندرة الأفراد ذوو الخبرة الحديثة على الآلات المتطورة والتي تستخدم غالبا في المشاريع كبيرة الحجم يؤدي إلى تحول الاستثمارات نحو المجالات ذات المكننة المتواضعة والتي تتطلب خبرات محدودة.

3- إن تكلفة فرصة العمل في المشاريع الصغيرة أقل بكثير منها في المشاريع الكبيرة وبالتالي تعد المشاريع الصغيرة علاجا لحالات البطالة المتزايدة في ظل ظروف اقتصادية غير جيدة كعجز الموازنة.(الفليت، 2011)

4-البلدان الفقيرة ذات معدل النمو الضعيف يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قليل وبالتالي حجم الاستهلاك الكلي سينخفض$(C = c_0 + \alpha Y)$ وبالتالي ينخفض حجم الطلب الكلي وبالتالي لن يكون هناك بيئة مناسبة لتطبيق نظرية وفورات الحجم.

5-أغلب مؤسسات الاقراض أو حاضنات الأعمال تطرح برامج تكون طريقتها تبني أفكار المتعاملين معها حيث تعطيه التمويل المناسب لتطبيق فكرته على ارض الواقع مع امكانية تقديم المشورة الاقتصادية عند الضرورة وبالتالي تسهم في تنمية المواهب والابتكارات.

6-إن مجالات الإنتاج التي تدخل بها المشروعات الصغيرة صناعات خفيفة أو زراعية وبالتالي تعتمد على الموارد المحلية من (مواد أولية، آلات، عمال....) فهي لا تحتاج للاستيراد بل تقوي وتدعم المنتج الوطني وتدعم الميزان التجاري.(الفليت،2011)

7-على اختلاف البيئات وواقعها الديموغرافي فإن لكل بيئة ميزتها النسبية اقتصاديا على البيئات الأخرى وبالتالي يمكن إقامة مشروعاً فيها، وبسبب ماتتمتع به المشروعات الصغيرة من مرونة كبيرة في التنقل بين المناطق والتوظيف فهي تحقق نسبية من التوازن الجغرافي للتنمية في البلد المعنى وتخفض من حجم الهجرة الداخلية(ريف — مدينة).

8-زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي وتشجع القطاع الزراعي بسبب اعتمادها الكبير على منتجاته.

9-حماية الصناعات التقليدية والتي تعد جزءا من التراث بالنسبة لسكان البلد نفسه من جهة ومقصدا للسياح الأجانب من جهة اخرى.

واقع المشروعات الصغيرة في سورية:

تشكل المؤسسات الصغيرة في سورية الجزء الأكبر من بنية القطاع الخاص، في سورية، وبالنسبة لعدد هذه المشروعات فقد أجرى المكتب المركزي للإحصاء إحصائية لعدد هذه المشروعات خلال الفترات (1970- 1981- 1994- 2004)، وقد ارتفع عدد المنشآت في عام 2004 مقارنة بعام(1970) وبمعدل نمو سنوي (3.9%) وأن حجم الزيادة في المنشآت من 1- 4 عمال (382223) منشأة بمعدل نمو (3,9%) وفي المنشآت من 5-9 عمال (12743) منشأة بمعدل نمو (2,9%)، أما في المنشآت أكثر من 10 عمال فكانت (4342) منشأة بمعدل سنوي (4,9%).وفي أرقام 2008 بعد أن تم تحديث الاطار العام للتعداد، فقد بقيت نسبة المنشآت التي تضم من1-2 عامل تشكل (99%) من عدد المنشآت التي تضم أقل من 10 عمال ومن حيث التمركز الجغرافي شكلت محافظات: دمشق- حلب- ريف دمشق- حمص نسبة (60%) من اجمالي عدد المنشآت، أما من حيث النشاط الاقتصادي فسجلت (63%) للتجارة و(16%) للصادرات التحويلية و(4%) للنقل والتخزين والاتصالات و(4%) للوساطة العقارية والايجارات و(14%) لباقي النشاطات.أما في المنشآت التي تضم من 5-9 عمال فقد كانت الصناعة التحويلية (56.2%) تليها التجارة (22.7%) ثم المطاعم والفنادق (6.7%) في حين شكل نشاط النقل والتخزين والاتصالات (3.2%) والتعليم (2.7%) وبقية النشاطات (8.4%).والملاحظ من هذه الأرقام والتعدادات أنها لا تقدم بيانات كافية عن المنشآت في سورية حيث تقتصر على موقع المنشأة وعدد العاملين والنشاط والترخيص بينما لا تتوفر بيانات عن رأس المال والإنتاجوالتصدير ولم يتوفر أيضا بيانات عن القطاع غير المنظم.(خربوطلي، 2016)

إسهام المؤسسات الصغيرة في العمالة:

تشغل وتشكل المؤسسات الصغيرة في سورية أكثر من (90%) من اجمالي عمالة واستثمارات القطاع الخاص السوري التي تختلف نسبتها حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية، حيث يمكن تقدير أن (99%) من المؤسسات الخاصة المتناهية الصغر تهيمن عليها الملكية الفردية بالإضافة لوجود قطاع كبير غير رسمي ومتناثر على حد سواء في المناطق الحضرية والريفية ويقدر حجم اليد العاملة التي يشغلها بحوالي (43%) ومع استبعاد أرقام القطاع العام الذي يعتبر بالتصنيف الوطني منشآت كبيرة في معظمه فإن ما يتبقى من عمالة يمكن تصنيفه ضمن القطاع الخاص الصغير والمتوسط والذي يقدر في عام 2009 بحوالي (3.5) مليون من المشتغلين فوق 15 سنة.تظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء أن عدد المشتغلين في القطاع الخاص حوالي (3.5)مليون مشتغل يشكلون ما نسبته (70.9%)من اجمالي عدد المشتغلين يشكلون (21.0) في قطاع الزراعة- (18%) في قطاع الصناعة (21.3) في قطاع البناء

والتشييد (22.5%) من التجارة والفنادق والمطاعم (8.4%) في قطاع النقل والتخزين والاتصالات (2.6%) في قطاع المال والتأمين والعقارات (6.2%) من الخدمات الأخرى.حيث تشير هذه النسب إلى ارتفاع نسبة المشتغلين في قطاع هذه المؤسسات مقارنة بمجموع المشتغلين.وفيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب وضعهم الوظيفي فإن الاحصائيات تشير إلى أن ارباب العمل من القطاع الخاص الذين يعملون لحسابهم يشكلون ما نسبه (5.6%) من اجمالي عدد المشتغلين فوق عمر 15 سنة وفي سورية تشكل الاناث ما نسبته (2.4%) منهم. (خربوطلي، 2016)

الدراسة القياسية:

تعمل الدراسة على تحليل البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة (عمل، رأس مال، ناتج)للفترة(2012-2015) الصادرة عن مؤسسة التمويل الصغير الأولى (آغا خان) فرع اللاذقية. وتحليل البيانات الخاصة بعوامل الإنتاج الكلية(عمل، رأس مال، ناتج)للفترة من (1990-2014)الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

وسيتم الاعتماد طريقة الاستنباط في البحث بتطبيق بعض نموذج سولو، من خلال معادلة كوب دوغلاس على البيانات قيد الدراسة. وبالتالي الوصول إلى النقاط المثلى التي يجب استخدامها لمعرفة المعايير المثلى لعمل المشاريع الصغيرة التي تخولها تأدية دورها في الاقتصاد المحلي.

وستعمل الدراسة على مقارنة نسب تكوين رأس المال والعمالة في المشروعات الصغيرة، مع نسب تكوينها على مستوى الاقتصاد الكلي في سورية، حيث أن الناتج المحقق يتأثر بنسب مزج العمالة ورأس المال (a, b)، وببواقي سولو A.

النموذج المستخدم في التحليل:

لقد كانت نظريات النمو قبل عام 1956 متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل إلى التقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع سولو سببه إلى الجمود المفترض في معامل راس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n) وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل $(K = \delta Y)$ واستبدل المعامل الثابت لراس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا $Y = F(k, l)$يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

1-الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجاً مركباً واحداً

2-دالة الإنتاج هي دالة كوب دوغلاس ذات غلة الحجم الثابتة وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج(K, L)

$$Y = F(K, L) = k^{\alpha} l^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots(1)$$

3-الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - c)Y = \delta Y \quad \ldots\ldots(2)$$

4-نسبة إسهام السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو أيضا بمعدل (n) .

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L}{dt} = n \quad \ldots\ldots(3)$$

5-فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي ووجود مرونة في الأسعار والأجور وأن عوائد العمل وراس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

6-التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

يتكون نموذج سولو من نموذجين مختلفين وهما:

النموذج القاعدي:

في ضوء الفرضيات السابقة يتكون النموذج القاعدي مما يلي:

الإنتاج الفردي من الشكل:

$$Y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = k^{\alpha} \quad \text{.....(4)}$$

وحيث $k = \frac{K}{L}$

تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = 1 - \delta K \quad \text{.....(5)}$$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين لاستثمار وإهتلاكه (بأقساط ثابتة (δ))، وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I = S = \delta Y \Rightarrow \dot{K} = \delta Y - \delta K \quad \text{.....(6)}$$

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log k = logK - logL$$

$$\Rightarrow \frac{\mathrm{dlogk}}{\mathrm{dt}} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\delta Y - \delta K}{K} = \frac{\dot{L}}{L} \quad \text{.....(7)}$$

معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{L}{L} = n \Rightarrow \frac{dlogL}{dt} = n \Rightarrow logL = \int n\, dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad ; \quad L_0 = e^{C_0} \Rightarrow L_t = L_0 \mathrm{e}^{\mathrm{nt}}$$

ومنه تصبح العلاقة (7) كما يلي:

$$\frac{k}{k} = \frac{\delta \mathrm{y}}{K} - \delta - n = \frac{\delta Y}{K} - \delta - n$$

$$\Rightarrow k = \delta\varphi(k) - (\delta + n)k \quad \text{.....(8)}$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل راس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاجوالاستثمار والادخار (العلاقة 4) وهما العلاقتان الاساسيتان في هذا النموذج.

دراسة حالة التوازن حسب النموذج:

شرط التوازن $\dot{k} = \delta k^{\alpha} - (\delta + n)k = 0 \quad \Rightarrow k^* = \left(\frac{\delta}{\delta+n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$

حيث الإنتاج الفردي هو:

$$y^* = \varphi k^* = k^{\alpha} \Rightarrow y^* = \left(\frac{\delta}{\delta + n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

حسب سولو فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار (استثمار) أكثر ارتفاعا فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلدانا فقيرة.

النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط:

إن نموذج النمو البسيط يَعدّ أن المتغيرات الفردية ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة(Y,S,C,K,L) فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان $\left(\frac{\dot{k}}{k}=\frac{\dot{y}}{y}=0\Rightarrow\frac{\dot{Y}}{Y}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{L}}{L}=n\right)$، مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج المحلي الفردي بين الدول، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج $\left(\frac{K}{L}\right)$ ثابتة لأن (k) و(y) ثابتان، بما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة أيضاً.

وعليه تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ نموه وهذا بسبب أن(α) أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية في النموذج (العلاقة 4) حيث أنه عندما يتزايد (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) يتناسب طرداً معه فإنه يتناقص أيضاً.

نموذج سولو مع التقدم التقني:

استناداًإلى النموذج القاعدي ل سولو فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاثة تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

1) $Y=f(K,AL)$	*2)* $Y=f(AK,L)$	*3)* $Y=Af(K,L)$

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاثة فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية جميعها جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من شكل:

$$Y=Af(K,L)=K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$$

وحيث أن (A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت $\left(\frac{\dot{A}}{A}=g\right)$، وعليه فإذا كان:

تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل: $\dot{K}=\delta Y-\delta K\Rightarrow\frac{\dot{K}}{K}=\delta\frac{Y}{K}-\delta$

وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل: $y=\frac{Y}{L}=\frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L}=\frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}=k^{\alpha}A^{1-\alpha}$

وبوضع $\left(\tilde{k}=\frac{k}{A}\right)$ و $\left(\tilde{y}=\frac{y}{A}\right)$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\tilde{y}=\frac{y}{A}=\frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A}=k^{\alpha}A^{-\alpha}=\frac{k^{a}}{A^{a}}$$

$$\tilde{y}=\tilde{k}^{\alpha}\qquad\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

انطلاقاً من العلاقة الأخيرة (9) فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، وبالتالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{L}}{L}=\frac{\dot{A}}{A}$$

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=\delta\frac{Y}{K}-(\delta+n+g)\qquad\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

وبما أن: $\frac{Y}{K}=\left(\frac{Y}{L}\right)\left(\frac{L}{K}\right)=y\frac{1}{\frac{K}{L}}=y\left(\frac{1}{k}\right)=\frac{y}{k}$

$$\frac{y}{k} = \left(\frac{y}{A}\right)\left(\frac{A}{k}\right) = \tilde{y}\frac{1}{\frac{k}{A}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} \quad \text{.....(11)}$$

وبالتالي نجد أن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ في مكان $\frac{Y}{K}$ في المعادلة (10) نجد:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \delta\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \delta\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

ففي الحالة المستقرة عندما يكون $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$ فإن العلاقة الأخيرة تصبح:

$$\delta\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

وعليه يمكن إيجاد دالة رأس المال الفردي للتقدم التقني $(\tilde{k}^*)$ في المدى الطويل وهي تأخذ نفس شكل العلاقة(8) إذا كان معدل النمو التقني $(g = 0)$، حيث:

$$\tilde{k}^* = (\frac{\delta}{\delta + n + g})^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

$$\tilde{y}^* = (\frac{\delta}{\delta + n + g})^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان في العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، على عكس ما تعانيه البلدان النامية حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

نتائج الدراسة القياسية باستخدام برنامج *SPSS*

تم اتباع طريقة المربعات الصغرى، والدالة المستخدمة دالة انتاج كوب دوغلاس $Y = Af(K,L) = AK^{\alpha}L^{\beta}$

النتائج الخاصة بعوامل الإنتاج الكلية:

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	k, l[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.982[a]	.965	.961	.129422

a. Predictors: (Constant), k, l

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.903	2	3.952	235.917	.000[a]
	Residual	.285	17	.017		
	Total	8.188	19			

a. Predictors: (Constant), k, l

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-19.117	5.938		-3.220	.005
	l	2.311	.647	.575	3.570	.002
	k	.429	.166	.417	2.592	.002

a. Dependent Variable: y

نلاحظ من الجدول model summary ان قيمة معامل التحديد 0.982 وهذا يبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 98% من تغيرات المتغير التابع. أما بالنسبة ل معلمات النموذج (A, α, β) نجد أن قيمة الثابت والذي يمثل معدل النمو التقني متدنية جدا $(A = e^{-19.117})$ ما يقابل 4 بالمليار وهو دال إحصائيا حيث $sig = 0.005$، بينما $(\alpha = 0.429)$ وهو دال احصائيا حيث $sig = 0.002$ و$(\beta = 2.311)$ وهو دال احصائيا حيث $sig = 0.002$

النتائج الخاصة بالمشروعات الصغيرة:

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	l, k[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	1.000	1.000	.000507

a. Predictors: (Constant), l, k

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	63.722	2	31.861	1.241E8	.000[a]
	Residual	.000	45	.000		
	Total	63.722	47			

a. Predictors: (Constant), l, k

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.882	.010		-279.822	.000
	k	1.001	.001	1.001	1031.542	.000
	l	-.001	.001	-.001	-1.079	.001

a. Dependent Variable: y

نلاحظ من الجدول model summary ان قيمة معامل التحديد 1.000 وهذا يبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 100% من تغيرات المتغير التابع. أما بالنسبة ل معلمات النموذج (A, α, β) نجد أن قيمة الثابت والذي يمثل معدل النمو التقني $(A = e^{-2.882})$ ما يقابل 56 بالألف وهو دال احصائيا حيث $sig = 0.000$، بينما $(\alpha = 1.001)$ وهو دال احصائيا حيث $sig = 0.000$و$(\beta = -0.001)$ وهو دال إحصائيا حيث $sig = 0.001$.

تفسير النتائج من الناحية الاقتصادية:

من أهم النتائج التي تلاحظ عند الاطلاع على الدلالات الناتجة عن تحليل البيانات إحصائيا هو الفرق في توليفة المزج بين الحالتين ويتضح جلياً أن عنصر العمل هو العنصر الفعال على مستوى الاقتصاد الكلي حيث قيمة= β 2.311مقابل $\alpha = 0.429$ أي أن العمل هو المحرك الأساسي في الاقتصاد وإنتاجية رأس المال منخفضة أمام العمل، بينما يبلغ $\alpha = 1.001$ مقابل $\beta = -0.001$ أي ان الإنتاجية تكاد تكون محصورة برأس المال مقابل إنتاجية عمل ذات قيمة تتناسب عكسيا مع الناتج. وهذا يثبت الفرضية الأولى القائلة بأن هناك فرق جوهري بين التوليفة التي تمزج بها عناصر الإنتاجوبين التوليفة المثلى. النقطة الثانية هي الفرق الشاسع بين معدل التقدم التقني في دالة الاستثمار الخاصة بالمشروعات الصغيرة 56 بالألف وبينه في دالة الاستثمار على الصعيد الكلي 4 بالمليار عند ربط عوامل الإنتاج الكلية، وهذا يثبت الفرضية الثانية القائلة بأن القيمة المضافة المحققة فعليا أدنى بكثير من القيمة المضافة التي يجب أن تتحقق. فإذا افترضنا مشروعا كبيرا برأس مال قدره مليار ليرة سورية مستثمر من خلال النسب الحالية لمزج عناصر الإنتاج فإن معدل التقدم التقني الحالي يعطي 4 ليرات سورية تضاف للعائد على رأس المال، بينما سيعطي نفس المبلغ 56 مليون ليرة سورية إذا ما تحول إلى مايقارب 6000 استثمارا صغيرا من خلال قروض ميسرة يبلغ كل منها نحو 150 الف ليرة سورية موفرا ما لا يقل عن 3000 فرصة عمل حقيقية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نصف القروض الممنوحة تتحول إلى الاستهلاك. ومن خلال إثبات الفرضية الأولى والثانية فإن الفرضية الثالثة القائلة بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل حلاً للوضع الراهن تكون مثبتة بسبب قيمة العوائد التي يمكن أن تتأتى من خلال تحويل بعض الاستثمارات نحوها.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-الاستخدام الحالي للموارد سيء جدا وليس ذي جدوى ويشكل استنزاف للموارد التي نحن في أمس الحاجة لاستخدامها بالشكل الرشيد لاسيما في الوضع الراهن.

2-انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال العام مقابل ارتفاع إنتاجية العمل على المستوى الكلي بسبب ارتفاع رأس المال المستثمر وانخفاض عوائده.

3-ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال مقابل انخفاض إنتاجية العمل على مستوى SMEs بسبب انخفاض حجم رأس المال المستثمر وزيادة عدد العمال.

4-يشكل الاستثمار في المشروعات الصغيرة حلا مثاليا للوضع الاقتصادي الحالي في سورية (ارتفاع معدل البطالة، انخفاض معدل النمو)

5-الافتقار للمعلومات المتاحة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مما يجعل تحليل آلية عملها في سورية صعبا.

6-عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مما يعيق وجود إطار قانوني وتشريعي ينظم عمل هذه المشروعات.

التوصيات:

1-ضرورة وضع تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة شامل ومناسب للاقتصاد السوري من حيث المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع.

2-البدء الفعلي لعمل المؤسسات المعنية بتقديم القروض متناهية الصغر وتقديم المشورات اللازمة.

3-إعطاء الحماية القانونية للمشاريع الصغيرة من خلال جذبها للتسجيل في الدوائر الحكومية وخروجها من اقتصاد الظل، الشيء الذي ينعكس إيجابيا على كل الأطراف.

4-السعي لأنشاء حاضنات أعمال هذه المؤسسات التي تقدم كل شيء لازم للمشروع ماعدا "الفكرة".

5-ضرورة التكامل بين سياسات وبرامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية، وتشجيع التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة.

6-ضرورة القيام بربط أماكن توزع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحالية والمرتقبة والمخطط لها، بأماكن تزايد البطالة. بحيث تصبح أداة بيد الحكومة لتحسين الوضع في المنطقة المستهدفة.

المراجع:

1-راتول، محمد؛ وهيبة، ابن داودية، *بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدروس المستفادة*، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2006، 172.

2-شعيب، بونوة ، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر*، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان، 2006، 423.

3-فزع، عمر خلف. *مشروعات العمال الصغيرة في العراق –التوطن والتمويل –*. العراق: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (2013).

4-حرب، بيان. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية". سوريه: جامعة دمشق(2006).

5-قبرصلي،صبا،*الائتمان المصرفي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،الجمهورية العربية السورية، (2013)، 40.

6-منظمة العمل العربية، *دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة*. ورقة عمل، المنتدى العربي للتشغيل، منظمة العمل العربية، بيروت، 2009.
7-دوابه، أشرف، *إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد 4، (2006) تشرين الأول.
8-خربوطلي، عامر، المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز للتنمية ومخرج للأزمة. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، (2016).
9-الفليت، عودة، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية. مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني،(2011)

1- Robertson ، Paul. *The role of training and skilled labor in the success of SMEs in developing countries* . Educational + training ، Vol. 43 ، No. 8/9. (2003) ، pp. 461-473.
2- Kornevki, Lucyna, *The Role of Small Business Development in Stimulating Output and Employment in the Polish Economy*, (2006).
3- Solow, Robert, *ACONTRIBUTION TO THE THEORY OF ECONOMIC GROWTH*, Massachusetts Institute of Technology,(2010).